البند رقم 4

مذكرة حول

الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يقدمها

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلـى

الـدورة الثانية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

الفهرس

1. تـذكير..... 3
2. دخول الاتفاقية حيز التنفيذ..... 4
3. دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفته عضو في سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية..... 6
4. تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي..... 9
5. الملحق..... 11

1. تذكير

توجد الأسس التي قامت عليها فكرة وضع نظام للأفضليات التجارية خاص بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبصفة خاصة في بيان مكة المكرمة ومخطط العمل للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي تم اعتماده من قبل القمة الإسلامية الثالثة المنعقدة سنة 1981.

وفعلا، يوصي مخطط العمل في النقطة السابعة من الفقرة الثانية على: "القيام بجرد كامل لنظم الأفضليات المطبقة من طرف بعض تجمعات الدول الأعضاء، وذلك قصد السعي إلى إيجاد صلات الترابط بينها ودعمها، حتى يتسنى في وقت لاحق إدراجها تدريجيا نظام موحد للمعاملات التجارية التفضيلية يشمل كافة الدول الأعضاء الراغبة في ذلك.

يتعين إقامة هذا النظام على أساس المصالح المتبادلة التي تعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة، مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والصناعية بينها واختلاف النظم التجارية القائمة والالتزامات الدولية لكل دولة من الدول الأعضاء قصد تحقيق الغاية المنشودة والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر".

وعملا بالقرارات المناسبة الصادرة عن القمتين الإسلاميتين الثالثة والرابعة التي أولت القطاع التجاري مكانة متميزة ضمن القطاعات ذات الأولوية، شرعت كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة منذ سنة 1984 في إعداد الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS/OIC.

وفعلا، أوصت لجنة الكومسيك منذ دورتها الأولى المنعقدة سنة 1984 بإسطنبول بتكوين فريق عمل لضبط المبادئ والقواعد التي ستشكل إطارا للمفاوضات. عقد هذا الفريق اجتماعه الأول بإزمير (تركيا)، قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إثره الصيغة الأولى لمشروع نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتجسيدا لرغبة الدول الأعضاء في وضع نظام للأفضليات التجارية، صادقت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) خلال دورتها الرابعة المنعقدة بإسطنبول في سبتمبر 1988 على بيان العزم على وضع نظام للأفضليات التجارية يضبط المبادئ الأساسية والخطوط العريضة لهذا النظام.

وخلال نفس الفترة، استوفى المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد مشروع الاتفاقية بالتشاور مع القائمين على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات آنذاك والمسماة "الغات" ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد". وتم عرض هذا المشروع على أنظار فريق خبراء من الدول الأعضاء الذي عقد اجتماعين، كان الأول في شهر ديسمبر 1989 بتركيا والثاني سنة 1990 بالدار البيضاء، تم على إثرهما وضع اللمسات الأخيرة لهذا المشروع.
وبعد ست سنوات من إدراجه ضمن أجندة اجتماعات الكومسيك، تم إقرار مشروع نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من قبل الدورة السادسة للكومسيك التي أودعته بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قصد عرضه على الدول الأعضاء للتوقيع والمصادقة.
وقد دخلت الاتفاقية حول نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز التنفيذ في أكتوبر 2003.

تم تلخيص الأفضليات التعريفية لنظام الأفضليات التجارية في الرسم البياني أدناه:

2. دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تم إبداع اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 1990 قصد التوقيع والمصادقة. وعملا بالبند 18، تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد 3 أشهر من تاريخ إبداع وسائل المصادقة من طرف 10 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومنذ نوفمبر 2017، وقعت 42 دولة من الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية وهي: المملكة العربية السعودية، جمهورية بنغلاديش الشعبية، مملكة البحرين، جمهورية بنين، بروناي دار السلام، بوركينافاسو، جمهورية الكاميرون، جمهورية كوت دي فوار، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الغابون، جمهورية غامبيا، جمهورية غينيا، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية إندونيسيا، جمهورية العراق، جمهورية إيران الإسلامية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، المملكة المغربية، ماليزيا، المالديف، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الفيدرالية، سلطنة عمان، جمهورية أوغندا، جمهورية باكستان الإسلامية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية السنغال، جمهورية سيراليون، جمهورية الصومال، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تشاد، الجمهورية التونسية، الجمهورية التركية وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

كما صادقت 32 دولة من الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية وهي: المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش الشعبية، بروناي دار السلام، جمهورية الكاميرون، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الغابون، جمهورية غامبيا، جمهورية غينيا، جمهورية إندونيسيا، جمهورية العراق، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، ماليزيا، جمهورية المالديف، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، سلطنة عمان، جمهورية أوغندا، جمهورية باكستان الإسلامية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية السنغال، جمهورية الصومال، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية التونسية، الجمهورية التركية.

وقد تم تجاوز النصاب القانوني (10 دول) المطلوب لبدء سريان مفعول الاتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الإسلامية بعد تصديق جمهورية الكاميرون في سبتمبر 2002 عليها.

كما تمت المصادقة على البرتوكول حول خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي "بريتاس" من طرف 19 دولة وهي: المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، جمهورية بنغلاديش

الشعبية، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الكاميرون، دولة الكويت، جمهورية غامبيا، المملكة الهاشمية الأردنية، جمهورية إيران الإسلامية، ماليزيا، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية باكستان الإسلامية، دولة قطر، جمهورية الصومال، الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية.

دخل البرتوكول حول خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي "بريتاس" حيز التنفيذ منذ 5 فبراير 2010.

وقعت 32 دولة على قواعد المنشأ وهي: العربية السعودية، البحرين، بنغلاديش، بنين، بوركينافاسو، الكاميرون، القمر الاتحادية، كوت دي فوار، جيبوتي، الإمارات العربية المتحدة، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، إندونيسيا، إيران، الأردن، الكويت، ماليزيا، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، سيراليون، الصومال، السودان، سوريا، تونس وتركيا. وصادقت عليها 18 دولة وهي: العربية السعودية، البحرين، بنغلاديش، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، غامبيا، إندونيسيا، إيران، الأردن، ماليزيا، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، الصومال، سوريا وتركيا.

دخلت قواعد المنشأ حيز التنفيذ منذ 9 أغسطس 2011.

وحتى الآن، قامت 14 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي: العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، المغرب، عمان، قطر، تركيا، ماليزيا، سوريا، بنغلاديش، إيران، باكستان والأردن بموافاة الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بلائحة المنتجات التي تشملها الامتيازات التعريفية في إطار نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

من جهة أخرى، خلال ندوة حول قواعد المنشأ لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي التي نظمها مكتب الكومسيك بالاشتراك مع اتحاد غرفة التجارة التركي (TOBB) في يناير 2015 بأنقرة، تم إصدار توصية للدول المشاركة لتحيين لوائح الامتيازات الخاصة بالمنتجات حسب النظام الموحد المكون من 8 أرقام النسخة 2015 من أجل تسهيل إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

من أجل تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، يتعين على 10 دول أعضاء ان تستجيب لشرطين في نفس الوقت، وهما المصادقة على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين له وإرسال قوائمها المحينة للسلع الخاضعة للتفكيك الجمركي إلى سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية. واعتبارًا من ديسمبر 2014، تم اكتمال نصاب عدد الدول التي استوفت الشروط الضرورية للنظام.

ولتفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما المصادقة على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. مرفق قائمة توقيع/ تصديق الدول الأعضاء على نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1. ومع ذلك، لبدء العمل بالنظام، ثمة بعض الخطوات العملية التي يجب اتخاذها بمشاركة الدول الأعضاء. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. اعتباًرا من سبتمبر 2019، ستكون تركيا وماليزيا وباكستان والأردن وبنغلاديش وإيران والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي نيابة عن الدول الأعضاء الستة فيها قدمت قوائم الامتياز المحدثة الخاصة بهم. طلبت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك التي انعقدت في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2018 في إسطنبول من أمانة لجنة المفاوضات التجارية التواصل مع الدول الأعضاء المعنية المشاركة لضمان تقديم قوائم الامتياز بنفس الشكل وتعميمها بين الدول الأعضاء المعنية وفقا لذلك.

على الجانب الآخر، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات

من الأختام المطبوعة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، ستعمل جميع وظائف النظام بالكامل.

قررت الدورة الوزارية السابعة والثلاثون للكومسيك التي انعقدت في اسطنبول، الجمهورية التركية في الفترة من 24 إلى 25 نوفمبر 2021، في القرار 40 أن تاريخ فاتح يوليو 2022 هو الموعد النهائي لدخول النظام حيز التنفيذ. وقد تمت دعوة الدول الأعضاء المعنية إلى استكمال الإجراءات الوطنية والاستعدادات الضرورية الأخرى حتى ذلك التاريخ.

وطلبت اللجنة أيضا من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسق الكومسيك وباقي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية مواصلة تنظيم أنشطة تأهيل الكفاءات والتعريف بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

في هذا الإطار، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنفيذ أنشطة توعوية، حيث سيُنظّم خلال عامي 2026 و2027 سلسلة من الندوات وورش العمل عبر الإنترنت لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تُبدي حاجتها إلى المساعدة الفنية، سواء فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام أو باستكشاف آفاق توسيع نطاقه.

3. دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفته عضو في سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية

لقد أسندت الدورة التاسعة عشرة للجنة الكومسيك مهام سكريتارية لجنة المفاوضات التجارية إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب التنسيق التابع للكومسيك.

وفي هذا الإطار، يعمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة على تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الأطر العاملة في مجال التجارة الخارجية كما يقوم بإعداد مذكرات توضيحية حول الاتفاقية الإطار للأفضليات التجارية والبروتوكول حول خطة التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "PRETAS" وبروتوكول قواعد المنشأ.

وقد حرص المركز كذلك على تقديم إيضاحات ومذكرات تفسيرية حول كل المواضيع التي تقع مناقشتها في إطار الاتفاقية الإطار للأفضليات التجارية والبروتوكول حول خطة التعريفات التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "PRETAS" وبروتوكول قواعد المنشأ.

وقد قدم المركز في الآونة الأخيرة مذكرات توضيحية حول "اتفاقية الإطار للأفضليات التجارية وبروتوكول "بريتاس" لكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إندونيسيا.

مع الاختتام الناجح للجولتين الأولى والثانية، سوف تواصل لجنة المفاوضات التجارية عملها على مستويين: الأول يتعلق بتنفيذ بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولاسيما التخفيض السريع والطوعي للتعريفة، والثاني يتجلى في دراسة مسألة إلغاء التدابير شبه التعريفية وغير التعريفية.

في إطار تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها، أرسل المركز الإسلامي لتنمية التجارة رسائل تعميمية إلى الدول الأعضاء المشاركة تتعلق بقائمة مراقبة تنفيذ قواعد المنشأ، وتحويل الخطوط التعريفة 2003 إلى نسخة 2015 من التعريفات المطبقة من أجل تسهيل المفاوضات التجارية بين هذه الدول.

منذ سنة 2016، تم تنظيم الندوات التالية للتعريف بنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

وركزت أعمال هذه الاجتماعات، التي تهم المفاوضين وأصحاب المصلحة المسؤولين عن تطبيق هذا النظام، على المحاور التالية:

- برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة من أجل تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2016-2025)؛
- برامج التعاون التجاري الإقليمي ملائم لكل مجموعة إقليمية (افريقية، عربية، أسيوية)؛

- الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- تقديم الوسائل القانونية لهذا النظام: بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس)؛ بروتوكول قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ ومسلسل المفاوضات؛
- مطابقة الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛
- تأثير نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين له على اقتصاديات الدول الأعضاء حسب كل منطقة.
- إجراءات الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والترتيبات العملية لتنفيذه.

تستمر هذه الجهود التوعوية منذ عام 2016 في مختلف المناطق والدول الأعضاء، لاسيما في أفريقيا والمنطقتين العربية والآسيوية.

أتاحت هذه الورش تحديد الإمكانيات التي يوفرها هذا النظام بالإضافة إلى الاهتمامات والصعوبات الفنية لتنفيذه، فيما يتعلق بالالتزامات الإقليمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.3. اجتماع لجنة المفاوضات التجارية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، قامت سكرتارية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك) بتنظيم أربع اجتماعات للجنة المفاوضات التجارية على مستوى الخبراء، بالإضافة إلى الاجتماع الوزاري الثالث الذي انعقد يومي 10 و11 يونيو 2024 في إسطنبول.

وخلال هذه الاجتماعات الخمسة، تمّت مناقشة الجوانب العملية لتفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، واستعراض مدى التقدم المحرز في التنفيذ الفعلي للنظام منذ فاتح يوليو 2022، إلى جانب بحث إمكانيات توسيعه.

وفيما يلي ملخص أعمال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة للجنة المفاوضات التجارية:

الاجتماع الوزاري الثالث للجنة المفاوضات التجارية، 10-11 يونيو 2024، إسطنبول:

خلال هذا الاجتماع، أخذت الوفود علما بمقترح "استراتيجية التفاوض وبرنامج العمل لتوسيع نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي"، الذي قدّمته الجمهورية التركية، والذي يهدف إلى :

- تعزيز التفضيلات الجمركية التي تضمنتها اتفاقية بريتاس عبر بروتوكول جديد خاص بالتجارة في السلع؛
- الشروع في مفاوضات بشأن بروتوكول لتيسير التجارة في الخدمات وجذب الاستثمارات؛
- إطلاق مفاوضات بشأن بروتوكول لتيسير التجارة.

- بهدف متابعة مشروع هذه الاستراتيجية، تم تكليف سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية (المتمثلة في مكتب الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة) بإعداد دراسة شاملة حول منافع وتحديات وإمكانات نظام الأفضليات التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية.
- وفي إطار التوسع المحتمل لنظام الأفضليات التجارية، تم تكليف سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية بالتشاور مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بإعداد مذكرة توضيحية قانونية توضح تاريخ دخول اتفاقيات النظام حيز التنفيذ.

- كما ناقشت الاجتماعات إمكانية انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المنضوية ضمن تجمعات اقتصادية إقليمية، إلى عضوية نظام الأفضليات التجارية، حيث تم الاتفاق على منح هذه الدول مهلة كافية لدراسة إمكانية الانضمام إلى اتفاقية بريتاس وبروتوكول قواعد المنشأ، مع تشجيعها على تبادل تجاربها في هذا السياق.

اجتماع لجنة المفاوضات التجارية على مستوى الخبراء، 1-2 أكتوبر 2025 أنقرة

وفي السياق ذاته، عقدت لجنة المفاوضات اجتماعها يومي 1 و2 أكتوبر 2025 في أنقرة، الجمهورية التركية، بهدف استعراض الوضع الحالي لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومواصلة النقاش حول خارطة طريق مستقبلية للمفاوضات، تركز على سُبل توسيع نطاق النظام.

وفيما يخصّ التنفيذ العملي للنظام، تمت دعوة الدول الأعضاء المشاركة إلى تقديم تحديثات بشأن مختلف الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك: تحديث بيانات الاتصال الخاصة بجهات التنسيق الوطنية المسؤولة عن تنفيذ النظام؛ وتقديم قوائم الامتيازات وفق النظام المنسق المحيّن؛ ومشاركة أحدث نماذج الأختام المستخدمة في شهادات المنشأ؛ وتقديم إحصاءات دقيقة حول عدد عمليات الاستيراد والتصدير المنجزة في إطار النظام.

ومن أجل تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول المشاركة، أوصت اللجنة بإنشاء بوابة إلكترونية مشتركة (على موقعي المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك)، تحتوي على جميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ النظام. وستكون هذه المنصة متاحة لجهات التنسيق للدول المشاركة عبر كلمات مرور خاصة، بما يتيح لها تحديث بياناتها مباشرة. كما حثّت اللجنة الدول المشاركة على الاستخدام الفعّال للبريد الإلكتروني الرسمي الخاص بنظام الأفضليات التجارية التابع للكومسيك لتيسير التواصل المنتظم.

أما فيما يتعلق بآفاق توسيع النظام، فقد قررت لجنة المفاوضات التجارية إطلاق مناقشات تمهيدية في ضوء الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء حول الدراسة التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بعنوان: الفرص والتحديات المرتبطة بمراجعة نصوص نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وستتناول هذه المناقشات المحاور التالية:

- التحديات المرتبطة بتنفيذ نظام بريتاس؛
- المجالات والأهداف المحتملة لتوسيع النظام؛
- الجوانب القانونية الواجب مراعاتها؛
- المسائل المؤسسية ذات الصلة.

الاجتماع الافتراضي للجنة المفاوضات التجارية على مستوى الخبراء، 3-4 فبراير 2026، أنقرة

أُتاح هذا الاجتماع، الذي عُقد افتراضيا يومي 3 و4 فبراير 2026 تحت رعاية الجمهورية التركية، إبراز التقدم المحرز في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن مناقشة إمكانيات توسيعه.

وبهذه المناسبة، تم تسليط الضوء على إطلاق بوابة إلكترونية مخصصة للنظام في يناير 2026 (https://tpsoic.icdt-cidc.org)، حيث توفّر هذه البوابة للسلطات في الدول المشاركة وصولاً آمناً يمكّنها من تحديث قوائم الامتيازات وإجراءات التنفيذ الخاصة بها عبر الإنترنت.

كما كشفت المناقشات حول توسيع النظام عن تباين في وجهات النظر، إذ دعا بعض الأعضاء إلى تسريع وتيرة تحرير التجارة، بينما فضّل آخرون اتباع نهج تدريجي أكثر حذرا. ولحسم هذا الأمر، وافقت اللجنة على مقترح تقدمت به المملكة العربية السعودية يقضي بتعميم استبيانات في أفق منتصف مارس 2026، بهدف جمع آراء الدول الأعضاء بشأن نطاق وآليات التوسيع المحتمل لقوائم المنتجات.

وفي ختام الاجتماع، أقرت اللجنة اعتماد نهج موضوعاتي في تنظيم اجتماعاتها المقبلة، بحيث يتم التركيز في المرحلة الأولى على تحديات التنفيذ الراهنة، قبل الانتقال إلى بحث الجوانب القانونية.

ساهم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في أشغال هذه الاجتماعات من خلال تقديم نتائج تحاليل مُعدّة حول تنفيذ وتوسيع نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها:

- تقديم الأثر الاقتصادي المحتمل للنظام على البلدان الـ 13 المشاركة، حيث أظهرت نتائج هذا التحليل القياسي أن النظام له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاج، والاستهلاك، والصادرات، والواردات، والاستثمارات في هذه الدول.
- تقديم الفرص والتحديات المرتبطة بتوسيع الأحكام القانونية للنظام، استنادا إلى تقرير تحليلي أبرز توصيات بشأن السبل الكفيلة بتعميق وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل مجالات أخرى، مثل تجارة الخدمات.
- المساهمة في إعداد مذكرة قانونية تفسيرية بشأن تاريخ دخول اتفاقيات النظام حيز التنفيذ.
- تقديم عرض حول البوابة الإلكترونية المخصصة لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

2.3. تقرير حول سبل نجاح تفعيل نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي

استناداً إلى توصيات الاجتماع الثالث للجنة المفاوضات التجارية، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقرير شامل يتناول التحديات والفرص المرتبطة بمراجعة الأحكام القانونية لنصوص نظام الأفضليات التجارية.

يستعرض التقرير بنود الاتفاقية الحالية من حيث انسجامها مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويحلل نطاق التنازلات الجمركية الممنوحة في إطار هذا النظام مقارنة بالترتيبات التفضيلية الإقليمية الأخرى المعتمدة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

ويتناول التقرير نقاط القوة والضعف في الاتفاقية، مقترحاً عدداً من التوصيات لمراجعة أو تحديث أحكامها، مع التركيز على الأساليب التفاوضية والآليات الممكن اتباعها لتعزيز فاعلية النظام. ومن أبرز النقاط التي تطرق إليها التقرير، بناءً على أفضل الممارسات الدولية:

- إبراز دور نظام الأفضليات التجارية كأداة قانونية فعالة تسهم في تكامل الأسواق بين الدول الأعضاء.
- تسليط الضوء على أهمية التقييم والمراجعة الدورية للنظام من أجل توسيع نطاقه وتحسين آلية تطبيقه، وذلك من خلال استغلال المواد ذات الصلة، مثل المادة 20 من اتفاقية الإطار، والمادة 10 من اتفاقية بريتاس، والمادة 32 من بروتوكول قواعد المنشأ.
- تحديد عدد من التحديات القانونية، لاسيما وجود ثغرات في النصوص القانونية التي باتت متجاوزة وغير متماشية مع المعايير المعتمدة في اتفاقيات الجيل الجديد للتكامل الاقتصادي.
- الإشارة إلى انخفاض مستوى الأفضليات الجمركية الممنوحة في إطار هذا النظام، مقارنة بالمزايا التي توفرها الاتفاقيات الإقليمية السارية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على قواعد المنشأ.
- اقتصار الأفضليات التجارية على السلع فقط، رغم ما تتيحه التجارة في الخدمات والاستثمار من فرص واعدة.
- تناول مسألة انتماء بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تكتلات اقتصادية إقليمية..
- اختُتم التقرير بتقديم مجموعة من المسارات والاقتراحات التي يمكن للدول الأعضاء اعتمادها في توجيه المفاوضات، بهدف توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية.

4. تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي

في إطار تسهيل تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك وورش عمل للتعريف بنظام الأفضليات التجارية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك وتشمل:

- مائدة مستديرة، لفائدة أعضاء مجلس تسهيل التجارة الغيني، يوم 8 يونيو 2023 بكوناكري، جمهورية غينيا.

- الاجتماع التشاوري للدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حول الأساليب العملية لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في 1 نوفمبر 2023 في الرياض، المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الستة، شاركت في هذا الاجتماع تركيا وبنغلاديش علاوة على المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب الكومسيك. وتم بهذه المناسبة شرح أحكام النصوص القانونية لهذا النظام وتبادل الخبرات حول إجراءات تطبيقه.
- ورشة عمل افتراضية في 5 يونيو 2024 لفائدة الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. كان الهدف من هذه الورشة هو التعريف بالجوانب القانونية والعملية للنظام، وذلك بهدف مساعدة هذه الدول في تسريع الإجراءات الداخلية للانضمام.
- عقد ندوة افتراضية حول دور نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في دعم التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء الأفريقية، يوم 19 فبراير 2025 بهدف رفع مستوى الوعي لدى الدول الأعضاء المنتمية إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(COMESA) ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(SADC) ، بشأن أهمية الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية.
- عقد ندوة توعوية حول أهمية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي يوم 13 يناير 2026، لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تنتمي للمجموعة الأسيوية والعربية.
- إطلاق بوابة إلكترونية مشتركة (على موقعي المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك)، تحتوي على جميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ النظام. وستكون هذه المنصة متاحة لجهات التنسيق للدول المشاركة عبر كلمات مرور خاصة، بما يتيح لها تحديث بياناتها مباشرة.

5. الملحق

قائمة الدول الأعضاء التي وقعت وصادقت على الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (إلى غاية أكتوبر 2025)								
الرقم	البلدان	الاتفاقية الإطار		بروتوكول بريتاس		قواعد المنشأ		تقديم قوائم الامتيازات
		التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	التوقيع	المصادقة	
1	الإمارات العربية المتحدة	√	√	√	√	√	√	√
2	البحرين	√	√	√	√	√	√	√
3	بنغلاديش	√	√	√	√	√	√	√
4	بنين	√	---	√	---	√	---	
5	بروناي دار السلام	√	√	---	---	---	---	
6	بوركينا فاسو	√	---	√	---	√	---	
7	تشاد	√	---	---	----	---	---	
8	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	
9	أندونيسيا	√	√	√	---	√	---	
10	المغرب	√	√	√	√	√	√	√
11	كوت ديفوار	√	---	√	---	√	---	
12	فلسطين	√	√	√	√	√	√	
13	الغابون	√	√	---	---	---	---	
14	غامبيا	√	√	√	√	√	√	
15	غينيا	√	√	√	---	√	---	
16	غينيا بيساو	√	---	√	---	√	---	
17	العراق	√	√	---	---	---	---	
18	إيران	√	√	√	√	√	√	√
19	الكاميرون	√	√	√	√	√	---	
20	قطر	√	√	√	√	√	√	√
21	القمر الاتحادية	√	---	√	---	√	---	
22	الكويت	√	√	√	√	√	√	√
23	ليبيا	√	√	---	---	---	---	
24	لبنان	√	√	---	---	---	---	
25	جزر المالديف	√	√	---	---	---	---	
26	ماليزيا	√	√	√	√	√	√	√
27	موريتانيا	√	√	√	---	√	√	
28	مصر	√	√	√	---	---	---	
29	النيجر	√	---	√	---	√	---	
30	نيجيريا	√	---	√	---	√	---	
31	باكستان	√	√	√	√	√	√	√
32	السنغال	√	√	---	---	---	---	
33	سيراليون	√	---	√	---	√	---	
34	الصومال	√	√	√	√	√	√	
35	السودان	√	---	√	---	√	---	
36	سوريا	√	√	√	√	√	√	√
37	المملكة العربية السعودية	√	√	√	√	√	√	√
38	تونس	√	√	√	---	√	---	
39	تركيا	√	√	√	√	√	√	√
40	أوغندا	√	√	---	---	---	---	
41	سلطنة عمان	√	√	√	√	√	√	√
42	الأردن	√	√	√	√	√	√	√
المجموع		**42**	**32**	**33**	**18**	**32**	**18**	**14**

المصدر: الكومسيك، الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة.